الأنباء
الجمعة 24 يوليو 2015

16 فلسا ربحية السهم بالنصف الأول

أرباح «الراي» تقفز 36٪ إلى 3,7 ملايين دينار

أعلنت شركة مجموعة الراي الإعلامية أن أرباحها الصافية قفزت 36,4٪ خلال النصف الأول من العام 2015، حيث بلغت 3,74 ملايين دينار، مقارنة مع 2,74 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الماضي. وذكرت مجموعة «الراي» في بيان صحافي أن ربحية السهم خلال النصف الأول بلغت 16,1 فلسا، مقارنة مع 11,9 فلسا خلال الفترة المقابلة من العام 2014.

في المقابل، قفزت إيرادات المجموعة إلى 11,04 مليون دينار خلال النصف الأول من هذا العام، مقارنة مع 10,27 ملايين دينار خلال النصف الأول من العام 2014. وتعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة الراي الإعلامية جاسم مرزوق بودي إن: «نتائج النصف الأول تشكل قفزة نوعية في أداء المجموعة على مختلف المستويات، لاسيما من حيث جودة المنتج الإعلامي الذي تقدمه لمخاطبة مختلف فئات الجمهور».

جاسم بودي

بودي: تحسن النشاط الاقتصادي انعكس بشكل إيجابي على الإنفاق الإعلاني

11 مليون دينار نمواً بإيرادات المجموعة

وأكد بودي أن «تحسن النشاط الاقتصادي انعكس بشكل إيجابي على الإنفاق الإعلاني في النصف الأول من العام، ما عزز الإيرادات التشغيلية، خصوصا مع نجاح الشركة في تعزيز موقعها الريادي في السوق»، مشددا على أن «التكامل في الخدمات الإعلامية والإعلانية التي تقدمها المجموعة، يحد من آثار التقلبات الموسمية في الطلب الإعلاني الذي يشكل المصدر الأساسي للإيرادات».

من ناحية ثانية، أشار بودي إلى أن «المبادرات التسويقية الأخيرة التي قامت بها المجموعة سجلت نجاحا فاق التوقعات، ما عزز موقع جريدة (الراي) كوجهة مفضلة للمعلنين في السوق الكويتي»، مؤكدا في الوقت ذاته أن المجموعة تعتز بجودة منتجها الإعلاني، والشبكة الأقوى تأثيرا والأكثر تكاملا وتنوعا التي تضعها في خدمة المعلنين والمستهلكين معا، من خلال شركة الراي العالمية للتسويق والإعلان، صاحبة الحق الحصري في بيع المساحات الإعلانية في جريدة (الراي) وتلفزيون (الراي) وحافلات شركة (سيتي جروب) و(طيران الجزيرة) إضافة إلى جريدتي (السوق 1) و(السوق 2)».

واعتبر بودي أن «تجربة مجموعة الراي الإعلامية تعد علامة مضيئة في تاريخ الإعلام الكويتي من خلال المعايير الجديدة التي أرستها في تطبيق قواعد الحوكمة والإفصاح عن بياناتها، باعتبارها أول شركة إعلامية تدرج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية، ما يمثل ضمانة لاستقلالية رسالتها الإعلامية ونهج الشفافية المتبع في مواردها ونفقاتها». كما لفت بودي إلى أن جريدة «الراي» عززت موقعها في صدارة المشهد الإعلامي المحلي، مستندة إلى المصداقية التي تحظى بها في متابعة الشأن العام وتغطيتها المميزة لكل الأحداث المحلية والإقليمية وحتى العالمية»، مبينا أن «الفترة الماضية شهدت توسعا ملحوظا في قاعدة القراء والمتابعين للجريدة على الموقع الإلكتروني ومختلف وسائل ووسائط التواصل الاجتماعي».

وبين بودي أن جريدة «الراي» تعد اليوم مصدرا أساسيا للخبر الموثوق محليا وعربيا في مختلف الشؤون والقضايا، مشددا على أنها تحرص على تعزيز هذا الموقع من خلال التمسك بالرسالة الإعلامية المستقلة والمتوازنة التي تعبر عن الهوية الكويتية الأصلية».

وختم بودي بالإشارة إلى أن «مجموعة الراي الإعلامية خطت خطوات مهمة نحو تعزيز موقعها أكثر فأكثر في الصناعة الإعلامية، التي تزداد تنافسية في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة، كونها نجحت في تعزيز المحتوى التفاعلي، ومخاطبة اهتمامات مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية، سواء عبر جريدة (الراي) أو تلفزيون الراي أو الموقع الإلكتروني والمواقع المتعددة عبر شبكات التواصل».

وتعد مجموعة «الراي» الإعلامية واحدة من أكبر المجموعات الإعلامية وأكثرها تكاملا وتأثيرا في الكويت والخليج على حد سواء، إذ تصدر جريدة «الراي»، إحدى أوسع الصحف انتشارا وأكثرها تأثيرا في الكويت، وتدير تلفزيون الراي، وتنشط في مجال الإنتاج الإعلامي من خلال شركة الراي للإنتاج الإعلامي، كما تمتلك بالكامل شركة الناشر للطباعة، إحدى أكبر شركات المطابع التجارية والتوزيع في الكويت.

«الدولي» يربح 10,4 ملايين دينار بالنصف الأول

كشف بنك الكويت الدولي عن بياناته المالية المرحلية للنصف الأول من العام الحالي محققا أرباحا تقدر بـ 10,4 ملايين دينار مقابل أرباح بنحو 8,8 ملايين دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بنسبة ارتفاع بلغت 17٪. وشهدت أرباح الربع الثاني ارتفاعا بنسبة 21٪، حيث بلغت الأرباح 4,6 ملايين دينار مقارنة مع 3,8 ملايين دينار في الربع الأول من العام الحالي.

وأوضح «الدولي» على موقع البورصة أن زيادة الأرباح تعود إلى ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنحو 354 ألف دينار، وارتفاع صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 680 ألف دينار، وارتفاع إيرادات الاستثمار بنحو 1,9 مليون دينار.

إلى أدنى مستوى لها في 6 سنوات

أسعار «الغذاء» بالعالم تهبط ..وفي الكويت «تحلق»

اسعار الغذاء تنخفض بالعالم الا في الكويت اسعارها ترتفع

محمود عيسى

قالت شركة ريديف بيزنس ان أسعار السلع الزراعية العالمية هبطت الى أدنى مستوى لها في غضون 6 سنوات في ظل إنتاج وفير من المحاصيل الزراعية لمعظم المنتجات، وذلك وفقا للمعلومات التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية الفاو التابعة للأمم المتحدة، والتي أشارت الى ان الأسعار العالمية للسلع الزراعية هبطت بنسبة 1٪ في شهر يونيو الماضي.

وطبقا لمؤشر الفاو لأسعار المواد الغذائية فإن أسعار السلع بلغت على المؤشر 165,1 نقطة بارتفاع نسبته 21٪ عما كان عليه قبل عام مضى، وهو أدنى مستوى يصل إليه منذ عام 2009.

وفي المقابل أظهرت احصائيات بارتفاع أسعار الغذاء بالكويت خلال السنوات الأخيره، وقالت الشركة ان تحركات الأسعار أظهرت تباينا في الأسواق المختلفة، حيث شهدت أسعار السكر والحليب هبوطا ملحوظا فيما أظهرت أسعار الحبوب والزيوت ثباتا إلى حد ما، وكذلك الحال بالنسبة لاسعار اللحوم التي كانت ثابتة باستثناء بعض التراخي في أكتوبر 2014، وهكذا فإن المؤشر الإجمالي لأسعار المواد الغذائية استمر في التراجع شهريا منذ أبريل عام 2014.

وجاء في تقرير الفاو الذي صدر قبل يومين ان تراجع مؤشر الأسعار جاء نتيجة لهبوط نسبته 6,6٪ في أسعار السكر، و4,1٪ في أسعار منتجات الألبان، وهو تطور كان كافيا ليعكس التعافي في أسعار الزيوت والحبوب.

غير ان زيادة الطلب على أعلاف المواشي، لاسيما في البرازيل والصين والولايات المتحدة تؤدي الى دعم أسعار الحبوب الخشنة بما فيها الذرة. على ان أسعار الحبوب قد تعافت حيث شهدت ارتفاعا بنسبة 1,5٪ من مايو الى يونيو الماضيين، وهو اول ارتفاع لها منذ ديسمبر 2014. أما بالمقارنة مع أسعار يونيو 2014 فقد تراجعت الأسعار بنسبة 17٪.

وكانت أحدث الدراسات قد ذكرت ان إنتاج العالم من الحبوب بلغ 2527 مليون طن، أي ما يقل بنسبة 1,1٪ او 27 مليون طن عن الرقم القياسي الذي بلغه في عام 2014، وبزيادة طفيفة عن التوقعات التي سادت الشهر الماضي وذلك في ظل تحسن فرص إنتاج الحبوب الخشنة التي قابلت تراجعا في التوقعات بأسعار الأرز.

ومن المتوقع ان يرتفع الاستهلاك العالمي من الحبوب والبالغ 2534 مليون طن بنسبة 1,2٪ عن مستويات خلال الفترة بين عامي 2014 و2015، وأكثر من نصف هذه الزيادة يمثل مقابلا لاستهلاك الحبوب الخشنة المتوقع ارتفاعه بنسبة 1,4٪ ليصل إلى 1306 ملايين طن مستمدا الزخم من الاستخدام المتزايد للذرة كعلف للمواشي، لاسيما في البرازيل والصين والولايات المتحدة.

أما مؤشر أسعار الزيوت النباتية، فقد بلغ في المتوسط 156,2 في يونيو الماضي مرتفعا بنسبة 2,1 نقطة او 1,3٪ عما كان عليه في مايو، إلا انه مازال أدنى بنسبة 17٪ عن مستوياته في يونيو عام 2015.

هبوط بأسعار الحليب والسكر ..واستقرار اللحوم والحبوب والزيوت

تراجع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية 1٪ في يونيو

زيادة الطلب على أعلاف المواشي ليرتفع بأسعار الحبوب 1,5٪ ..أول ارتفاع منذ 6 أشهر

«الفابلت».. هل يكون مستقبل الأجهزة اللوحية بعد «التابلت» والموبايل الذكي؟

مدحت فاخوري

تنشر «الأنباء» دراسة أعدها مدير البحوث لحلول الحوسبة الشخصية والأنظمة والبنية التحتية في IDC فؤاد شراكلا حول مستقبل الأجهزة اللوحية بمناسبة مرور 5 سنوات على طرح جهاز الآيباد وظهور الفابلت المنافس له، ونصها كما يلي:

شهدت الأجهزة اللوحية قبل عدة سنوات طفرة كبيرة منذ الاعتماد على عامل الشكل، وفي الواقع، يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الخامسة لطرح جهاز الآيباد في السوق.

وقد تغيرت تركيبة سوق الأجهزة اللوحية بشكل كبير منذ طرح جهاز الآيباد، مع تعرض العملاقين المسيطرين على السوق وهما شركة آبل وسامسونج لضغوط متزايدة من مئات العلامات التجارية المنخفضة التكلفة من منطقة الشرق الأدنى. لذا، ما الذي يحمله العام القادم فيما يتعلق بديناميكيات سوق الجهاز اللوحي؟

سوق الأجهزة اللوحية تنخفض بالربع الأول من 2015.. والشحنات تتراجع 6٪

قطاع الأجهزة اللوحية لم يتضرر كثيرا بعد الاضطرابات السياسية بالشرق الأوسط

وقد اظهرت الأرقام الأخيرة الصادرة عن مؤسسة IDC أن سوق الأجهزة اللوحية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا قد سجلت انخفاضها الأول من نوعه خلال الربع الأول من 2015، مع انخفاض الشحنات المصدرة إلى المنطقة بنسبة 5,8٪ وصولا إلى 3,83 ملايين وحدة. وبالنظر إلى القوى الرئيسية في السوق فإنه يمكننا أن نقول بثقة إن هيمنة عمالقة الجهاز اللوحي المذكورة آنفا تلاشت ببطء.

وفي الواقع، فقد انتهت الأيام التي كنا نرى فيها هواتف آبل، التي تعرضت لانخفاض حاد بنسبة 43٪ وصولا إلى 430 ألف وحدة، أو أجهزة سامسونج اللوحية، التي تعرضت لانخفاض بنسبة 5,5٪ بشكل سنوي وصولا إلى 920 ألف وحدة، فقط في أيدي المستهلكين. ولم يحدث هذا بسبب العلامات التجارية منخفضة التكلفة التي كانت قد أغرقت السوق على مدار العامين الأخيرين فحسب.

ومن الوارد أن تشهد السوق ترسيخا لعلامات تجارية معينة، حيث ظهرت وتلاشت العديد من الشركات الجديدة خلال السنوات الأخيرة، بينما وعلى الرغم من أن الكثير من المصنعين منخفضي التكلفة لا يزالون موجودين في السوق، فإنه من المتوقع انخفاض عددهم على المدى البعيد.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، نمت مبيعات الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية جنبا إلى جنب، مع امتلاك كل منها لمكانها الخاص في السوق الاستهلاكية. لكن في الحقيقة تتعرض سوق الأجهزة اللوحية لضغط متزايد وهو نفسه الذي أنهى المكانة السوقية التي كان يشغلها الحاسب الشخصي لعدة سنوات، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الظاهرة المعروفة باسم «الفابلت» تلك الاجهزة التي تجمع ما بين مزايا الهاتف العادي والجهاز اللوحي، وتكون عادة أكبر في الحجم من أجهزة الهواتف الذكية العادية، ولكنها أصغر من الأجهزة اللوحية.

أسواق الفابلت

وسيشهد 2015 نموا إيجابيا لمبيعات أجهزة الفابلت مع تزايد الشحنات بنسبة 5,8٪ بشكل سنوي ليبلغ إجمالي أعدادها 17,66 مليون وحدة، لكنه يبدو ذلك وكأنه تباطؤ بالنظر للنمو الإجمالي الذي حققه الفابلت عام 2014 والبالغ نسبته 41,6٪. ومن المتوقع أن تؤدي الشعبية المتزايدة لهذه الأجهزة التي تجمع كل المميزات في جهاز واحد، وخصوصا بين المستهلكين ذوي القوة الشرائية المنخفضة، إلى حدوث تباطؤ في نمو سوق الأجهزة اللوحية خلال 2015 وذلك على الرغم من أن سوق الأجهزة اللوحية ستكتمل بوصول أجهزة «2 في 1» تلك الاجهزة المزودة بلوحات مفاتيح يمكن فصلها، لكن هذه الأجهزة تبقى غالية الثمن ومن غير الوارد أن تكون عملية استيعاب المستهلك لها واقتنائها سريعة.

أسباب تباطؤ الهواتف الذكية

يرجع السبب تباطؤ نمو سوق الأجهزة اللوحية إلى حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تتكون من عدد من أسواق البلدان الكبيرة مثل الإمارات والسعودية وتركيا والتي وصلت إلى مرحلة قريبة من التشبع من هذه الأجهزة. وقد قام معظم المستهلكين بشراء الأجهزة اللوحية الخاصة بهم بالفعل في تلك الدول، ومن غير المتوقع أن يعاد شراؤها بعد الانتعاشة التي حققتها الأجهزة منخفضة التكلفة من الشرق الأقصى.

عودة الانتعاش

يتوقع أن تشهد اسواق الأجهزة اللوحية في المنطقة بعض النمو على مدار العامين القادمين كون ان منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تضم أكثر من 60 دولة غير مخترقة إلى الآن، إلى جانب استمرار شرائح المستهلكين في هذه الأسواق في الشراء، مما يمثل إشارة إيجابية.

الاضطرابات السياسية

لم تلحق الاضطرابات السياسية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في الفترات الأخيرة الضرر بسوق الأجهزة اللوحية بنفس قدر الضرر الذي ألحقته بسوق الحاسبات الشخصية والقطاعات التكنولوجية الأخرى. وفي الحقيقة، فقد عملت هذه الاضطرابات في حالات محددة كحافز شراء في بلدان معينة يشعر مواطنوها بالحاجة الملحة للاتصال بوسائل الإعلام الاجتماعية بشكل مستمر لكي يطلعوا على الأحداث الجارية.